

الفصل الخامس

الانتفاضة

obeykandi.com

الانتفاضة والهجرة الاستيطانية

توجد في العبرية كلمة «هجيراه» وهي كلمة محايدة تعنى «هجرة» أى «مجرد انتقال من مكان إلى آخر بغرض السكنى والاستقرار فيه». ولكن بدلاً من أن يستخدم الصهاينة هذه الكلمة للإشارة إلى الهجرة الصهيونية استخدموا كلمة «عالياه»، وهي كلمة عبرية مشتقة من «يعلوا». ولكلمة «عالياه» العبرية معانٍ عدة: أولها «الصعود إلى السماء»، وثانيها «الصعود لقراءة التوراة في المعبد أثناء الصلاة»، وثالثها «الصعود إلى إرتس إسرائيل (أى أرض إسرائيل) بغرض الاستيطان الصهيونى». والصهاينة قد فعلوا ذلك ليحيطوا عملية الاستيطان الاستعماري الصهيونى بهالات من القداسة، وكان اغتصاب فلسطين من أهلها وطردهم منها هو فعل دينى.

ولكن بغض النظر عن الحيل اللفظية الصهيونية، لابد أن نذكر أنفسنا بأن إسرائيل جيب استيطانى، يقوم بوظيفة عسكرية وهى الدفاع عن مصالح الغرب فى المنطقة، وقد وعد القائمون على المشروع الصهيونى بتقديم المادة البشرية اللازمة للقيام بهذه المهمة، وبالتالى يكون تدفق هذه المادة عليها أمراً أساسياً وجوهرياً بالنسبة لها. ومن المفارقات الكبرى أن توسع الجيب الاستيطانى جعله فى حاجة ماسة إلى المستوطنين للقيام بعمليات الاستيطان والتجارة والقتال.

ولكن - على الرغم من هذا - نجد أن يهود العالم محجعين عن الهجرة إلى إسرائيل، فهم فى حالة سعادة غامرة فى بلادهم. (يعيش فى العالم حالياً ١٣,٢ مليون يهودى من بينهم ٨,٩ يهودى [٦٣%] فى أنحاء العالم و ٤,٩ ملايين يهودى [٣٧%] فى إسرائيل). ورغم أن

عدد يهود الولايات المتحدة يبلغ الآن خمسة ملايين ونصف مليون فلم يهاجر منهم عام ١٩٩٩ سوى ١٣٢٣، أى حمولة طائرتين جامبو. وهذا الرقم أقل ١٥٪ من عدد المهاجرين العام الذى يسبقه (١٥٥٦). (الجيروساليم بوست ٢٥ فبراير ٢٠٠٠).

ولذا اضطرت الدولة الصهيونية الاستيطانية لحل أزمته السكانية بأن تلجأ لتهجير الفلاشاه، وهم جماعة صنفها علم الأنثروبولوجيا الغربية على أنهم جماعة شبه يهودية. ثم سمحت بهجرة مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفييت التى تعلم مسبقاً أنهم ليسوا يهوداً أصلاً. (ترى بعض الأوساط الدينية اليهودية فى إسرائيل أن عدد غير اليهود بين المهاجرين السوفييت يبلغ حوالى ٥٠٪). وفى التماس قدمه بعض اليهود السوفييت (الجيروساليم بوست ١٠ إبريل ٢٠٠٠) ذكروا أن عدداً ممن هاجروا ليسوا غير يهود وحسب وإنما هم من أعداء اليهود واليهودية (أعداء السامية). وأنهم هاجروا لتحسين مستواهم المعيشى ومن هنا انغمسهم فى أعمال الجريمة (من دعارة وتهريب مخدرات وفرض إتاوات). وقد طالب الملتزمون بتعديل قانون العودة حتى يتسنى منع مثل هؤلاء من الهجرة إلى إسرائيل.

ومع نضوب مصادر الهجرة التقليدية فى شرق أوروبا واثيوبيا بدأ الصهاينة فى البحث عن مصادر بشرية أخرى. وتوجد فى العالم الآن ثلاثة تجمعات يهودية كبيرة نسبياً يمكن أن تكون بمثابة خزان يمد المستوطن الصهيونى بالمادة البشرية اللازمة للاستيطان القتالى:

- ١ - الجماعة اليهودية فى الأرجنتين، وهى أقل من مائة ألف.
- ٢ - الجماعة اليهودية فى جنوب إفريقيا، وهى أقل من مائة ألف.
- ٣ - الجماعة اليهودية فى فرنسا، والبالغ عددها ٥٤١ ألف.

ويرى الصهاينة أنه كى يهاجر أعضاء الجماعات اليهودية يجب أن تكون هناك عناصر طاردة من مجتمعاتهم (والصهيونية تعيش على الكوارث كما قال أحد المفكرين اليهود المعادين للصهيونية) وأن تشكل إسرائيل بالنسبة لهم عنصر جذب. ولكن أعضاء التجمعات الثلاثة السابق ذكرها لا يعيشون فى بلاد طاردة لليهود، ولذا لو قرروا الهجرة منها فسيكون ذلك لتحسين مستواهم المعيشى، وبالتالي ستكون هجرتهم - فى غالب الأمر - إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو أستراليا، وهى بلاد تشكل عناصر جذب لليهود العالم.

وقد ورد فى صحيفة هاتسوفيه (فى عددها الصادر فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٠) أن معاداة اليهود قد انخفضت معدلاتها فى معظم دول العالم، كما أن وضع اليهود بها أصبح أفضل من أى وقت مضى. وقد حذر الدكتور يعقوب الياف، مدير مركز الهوية اليهودية بجامعة بار إيلان، من أن اليهود آخذين فى الاندماج فى مجتمعاتهم، ويحصلون على المناصب التى يريدونها، وكل هذه الأمور تزيد من معدلات اندماجهم خلال جيلين أو ثلاثة أجيال.

وحسبما جاء فى جريدة يديعوت أحرونوت (فى عددها الصادر فى ٧ مايو ٢٠٠١) أن الوكالة اليهودية شرعت فى شن حملة لتشجيع الهجرة من ألمانيا التى هاجر إليها خلال السنوات العشر الماضية حوالى مائة ألف يهودى. ويجرى الإعداد لشن حملات تشجيعية معاملة للمهاجرين الروس فى الولايات المتحدة. ولا ندرى ما هى الأسباب التى تدعو القائمين على الوكالة اليهودية أن يتصوروا أن يهود ألمانيا والمهاجرين اليهود إلى أمريكا سيتركون بلادهم ويهاجرون إلى إسرائيل، مع أنهم فضلوا هذه البلاد على الدولة الصهيونية فى المقام الأول.

وقد ازدادت أزمة إسرائيل الاستيطانية تفاقماً مع اندلاع الانتفاضة. فقد جاء في جريدة معاريف (في عددها الصادر في ٧ مايو ٢٠٠١) أنه لن يهاجر إلى إسرائيل خلال العقد القادم سوى ٣٠٠ ألف مهاجر من دول الكومنولث (مقابل حوالي ٩٠٠ ألف خلال العشر سنوات الماضية)، وسيختار ٢٠٠ ألف يهودي التوجه إلى دول أخرى. ويرى سالي ميريدور، رئيس إدارة الوكالة اليهودية، أن عدد المهاجرين من روسيا ومن دول الكومنولث سوف يتقلص تدريجياً خلال السنوات القادمة كنتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي في روسيا والهجرة نحو الغرب وتدهور الوضع الأمني في إسرائيل. ويشير ميريدور (حسبما جاء في جريدة ידיעות أحرونوت) أنه وصل في عام ٢٠٠٠ إلى إسرائيل ٦٠,١٣٠ مهاجر، مقابل ٦٧,٧٦٦ مهاجر كانوا قد وصلوا إليها خلال عام ١٩٩٩ بانخفاض قدره حوالي ٢٢٪، ويرى التقرير أنه على ضوء الأحداث الأمنية خلال عام ٢٠٠١ (أي الانتفاضة) فمن المتوقع ألا يصل إلى إسرائيل خلال هذا العام سوى ٥٠ ألف مهاجر فقط.

وتقلص أعداد المهاجرين هو تقويض للدعوات الصهيونية وللمجتمع الاستيطاني الصهيوني. ولكن حتى تكتمل الصورة علينا أن ندرس النزوح عن المجتمع الصهيوني، وهذا ما سنفعله بإذن الله في المقال القادم.



الانتفاضة والنزوح

أشرنا - من قبل - إلى أن الصهاينة أحاطوا الهجرة الاستيطانية إلى إسرائيل بهالات من القداسة، فهم يرون أن علاقة اليهود بفلسطين (إرتس إسرائيل) علاقة مطلقة تستند إلى الوعد الإلهي، وهي لذلك لا تخضع لآية متغيرات تاريخية أو اجتماعية. ولكن الحقائق التاريخية والآنية تقول عكس ذلك، فأرقام الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين تدل على أن اليهود

لا يتدفقون على أرض الميعاد، وإنما يفضلون التدفق على الولايات المتحدة الأمريكية (التي استوطن فيها ٨٠٪ من كل المهاجرين اليهود). كما أن عدد النازحين من إرتس يسرائيل يبين أن اليهودى ليس مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بأرض الميعاد، وإنما مرتبط بها ارتباطاً نفعياً، ولذلك فهو يتركها/ ينزح عنها حينما يجد فرصاً اقتصادية أفضل فى بلاد أخرى، توفر له مزيداً من الأمن الجسدى والاجتماعى.

والنزوح عن إسرائيل أو الهجرة المضادة تسمى فى المصطلح الصهيونى «يريداه»، أى «النزوح» (وهى بذلك عكس الهجرة إليها «عالياه» أى «الصعود»). ويطلق على النازحين عن إسرائيل «يورديم» أى «الهابطين» أو «المرتدين». وعدد النازحين عن إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ يبلغ ما يزيد عن ٧٠٠ ألف وقد يصل إلى مليون (فأعداد النازحين أمر سرى). وهو نفس عدد سكان المستوطن الصهيونى فى عام ١٩٤٨ أو ربما يزيد قليلاً. وقد حدا هذا ببعض الصحف الإسرائيلية إلى الإشارة لهذه المفارقة، وسمتها «الخروج من صهيون». وكلمة «خروج» مرتبطة فى المعجم الدينى اليهودى بالخروج من مصر والصعود (عالياه) إلى صهيون. ولكن الأمر انقلب رأساً على عقب وأصبح الخروج من صهيون وليس إليها. وكان قرار النزوح من قبل يُعدُّ جريمة أخلاقية وخيانة للمبادئ الصهيونية، ولكنه أصبح مقبولاً اجتماعياً فى إسرائيل حيث يظهر بعض النازحين على شاشة التليفزيون الإسرائيلى ليتحدثوا عن قصص نجاحهم.

ويطلق على هؤلاء النازحين مصطلح «الدياسبورا الإسرائيلية» وهو مصطلح يسبب الحرج الشديد للصهاينة، لأن الحركة الصهيونية حركة تهدف إلى «جمع المنفيين» من اليهود ولم شتاتهم، وما يحدث بالفعل أن هذه الحركة تصدّر اليهود مما أدى إلى ظهور دياسبورا جديدة، وهذا ما لم

يتوقعه مؤسسوا الدولة الصهيونية. وقد جاء فى صحيفة هاتسوفيه (فى عددها الصادر فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٠) أن موجات النزوح خلال السبعينات والثمانينات مختلفة عن تلك التى حدثت خلال الخمسينات، فالنازحون خلال الخمسينات والستينات كانوا على اتصال بالجالية اليهودية وبإسرائيل؛ أما النازحون ابتداءً من السبعينات فهم لا يلحقون أبناءهم بالمدارس اليهودية ولا يقيمون روابط بينهم وبين الجالية اليهودية وحسب، بل إنهم يبتعدون عن هذه الجاليات ويحاولون إنكار أنهم يهود. وتصل معدلات الاندماج للنازحين فى جاليات معينة حالياً إلى حوالى ٧٠٪ - ٨٠٪!

وتفاقم ظاهرة النزوح يقوض من شرعية الحركة الصهيونية ويكشف زيف الادعاءات الصهيونية بخصوص ارتباط اليهود ارتباطاً عضوياً بأرض الميعاد. ولكن الأهم من هذا أن النزوح يُعدُّ ضربة فى الصميم لمقدرات المشروع الصهيونى الاستيطانية/ العسكرية. فإذا كان اليهودى المهاجر من بلده إلى فلسطين المحتلة يحول إلى مستوطن صهيونى مقاتل، فإن الحركة العسكرية (النزوح) تؤدى إلى تحول المستوطن الصهيونى المقاتل إلى مواطن يهودى فى بلد آخر، وبخاصة مع وجود نسبة كبيرة من النازحين من بين أعضاء الكيبوتسات وكبار الضباط والطيارين والمهندسين فى صناعة السلاح.

وقد جاء فى صحيفة يديعوت أحرونوت (فى عددها الصادر فى ٧ مايو ٢٠٠١) أن الإسرائيليين قد بدءوا يهرولون باتجاه أمريكا مرة ثانية، ولكنهم فى هذه المرة أكثر من ذى قبل. فقد شرع قسم الهجرة التابع لحكومة الولايات المتحدة قبل ستة أسابيع، أى فى منتصف شهر مارس ٢٠٠١ - شرع فى حملة السحب السنوية على «الجرين كارد» تلك القاشيرة التى تسمح لصاحبها بالإقامة والعمل فى الولايات المتحدة بصورة شرعية. ومن المقرر أن تنتهى هذه الحملة فى شهر أكتوبر القادم. أما فى صيف

عام ٢٠٠٢ فسيُعلن الأمريكيون أسماء الـ ٥٥ ألف السعداء الذين فازوا في عملية السحب. وتقول الصحيفة: «إذا كان تهافت الإسرائيليون على استثمارات المشاركة في السحب يمكنه أن يشير إلى شيء ما بخصوص الحالة المعنوية القومية لنا فإنها تُنذر بأن هذه الحالة سيئة للغاية، حيث يحاول كثير من الإسرائيليين بأعداد تزيد عما كان عليه في العام الماضي - يحاولون تجربة حظهم في عملية السحب. وقد صرح مسئول في أحد المكاتب الكبرى المعنية بهذا الموضوع في «أتلانتا» بأن عدد الإسرائيليين الذين قدموا - عن طريق المكتب - طلبات الاشتراك في عملية السحب حتى الآن للحصول على «الجرين كارد» أكبر عشرات المرات من عدد الذين سجلوا أسماءهم في عملية السحب خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويعيش ويعمل في الولايات المتحدة عشرات الآلاف من الإسرائيليين بصورة «غير شرعية». فقد وصلوا إليها كسياح ثم اختلفوا بصورة عامة في التجمعات الحضرية الكبرى وسط الـ ٢٨٠ مليون نسمة الذين يمثلون سكن الولايات المتحدة. وهم يعيشون هناك بدون رعاية اجتماعية وبدون تأمين وطني وبدون تأمين صحي. وقد تم مؤخراً طرد المئات من هؤلاء الإسرائيليين وإبعادهم إلى إسرائيل خلال حملات مداومة ضخمة شنتها سلطات الهجرة الأمريكية.

وقد لوحظ أن المتقدمين للحصول على الجرين كارد هذا العام جاءوا من كل الأوساط ومن أعمار متنوعة كثيرة. فبالإضافة إلى الجنود والطلبة انضم إليهم أرباب أسر. وكان القاسم المشترك بين كل هؤلاء هو نفورهم من الأوضاع في إسرائيل والرغبة في مغادرة إسرائيل لأجل غير مسمى. بسبب الإحباط بدءاً بالوضع السياسي وانتهاءً بالوضع الاقتصادي. ولكن الوضع الأمني، أي المقاومة والانتفاضة الفلسطينية، كانت هي العنصر الأساسي.

وكما قال أحد طالبي الجرين كارد: «أنا أب لثلاثة أطفال وأقيم في حيدرآه، أطفالى لا يزالون صغاراً وأريد أن يكون أمامهم مستقبل آمن». وإسرائيل بعد الانتفاضة لم تعد توفر الأمن للمواطن المستوطن. وعلى حد قول جريدة يديعوت أحررونوت يبدو أن الانتفاضة قد دفعت الكثيرين أن يحملوا بالحياة فى مكان آخر، أكثر هدوءاً وراحة وأمنًا، أى أمريكا!

وهناك شكل آخر من أشكال النزوح الداخلى، إن صح التعبير، وهو نزوح سكان المستوطنات فى الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (فيما يسمى الخط الأخضر). والمستوطنات الصهيونية التى كانت تشكو من قلة المستوطنين (حتى إن بعضها كان يسمى «مستوطنات الأشباح» [بالإنجليزية: دى ستلمنت dummy settlements] أصبح أكثر إقفاراً بعد نزوح المستوطنين المستعمرين عنها. ولكن هذا موضوع لمقال آخر.



الانتفاضة وعقلية الحصار

ثمة انشغال مرضى للصهاينة بقضايا الأمن إلى درجة أن عبارتى «الهاجس الأمنى» و «عقلية الحصار» قد أحرزتا شيوعاً غير عادى فى الأدبيات التى تصف العقل الصهيونى. وقد صنفتنا هذا الانشغال بأنه «مرضى» لأنه لا يثناسب بأية حال مع عناصر التهديد الموضوعية (فالشعب الفلسطينى شعب موضوع تحت حكم عسكري قاس، وموازين القوى العسكرية بين الدول الصهيونية والدول العربية فى صالح إسرائيل. كما أن أكبر قوة عسكرية فى العالم، الولايات المتحدة، تقف بكل صرامة وراء الدولة الصهيونية).

ويذهب بعض الدارسين إلى تجربة الإبادة النازية قد تركت أثراً عميقاً فيما يسمى الوجدان اليهودى والإسرائيلى بحيث تجذر الخوف من الإبادة

وأصبح شيئاً يشبه العقدة التاريخية أو العقد النفسية الجماعية. وتجربة الإبادة قد تفسر حدة الهاجس الأمني وعقلية الحصار، ولكنها لا تفسر سبب وجودهما وتجزئتهما، إذ إنهما - في تصوري - ثمرة إدراك عميق وواقعي (واع أو غير واع) من جانب المستوطنين الصهاينة لواقعهم، فهم يعرفون تمام المعرفة أن الأرض التي ادعوا أنها بلا شعب، ذاخرة بالسكان، وأنهم ليسوا مجرد أشياء مصمتة وإنما شعب له تاريخ وتراث ومقدرة على المقاومة والمطالبة بحقوقه. وقد عمقت الانتفاضتان: انتفاضة ٨٧ وانتفاضة الأقصى والاستقلال، من الهاجس الأمني، إذ إنهما يذكران الصهاينة بأن دولتهم كيان مشتول، فُرض فرضاً على الفلسطينيين بقوة السلاح، وما أسس بالسيف يمكن أن يسقط به.

وثمة تجربة استيطانية أخرى في شرق أوروبا، معادلة لتجربة الاستيطان الصهيوني، ولدت في وجدان الجماعة اليهودية الهاجس الأمني وعقلية الحصار. ولفهم هذه التجربة لابد أن نعرف مصطلحين بولنديين أعتقد أنهما أهم كلمتين لفهم تاريخ يهود بولندا الاقتصادي (ويهود بولندا هم أصل الأغلبية الساحقة لليهود العالم الغربي بأسره، بما في ذلك الولايات المتحدة). والكلمتان هما: «الشلاختا» و«الأرنداتور». والشلاختا هي طبقة النبلاء البولنديين الذين كان محرماً عليهم العمل بالتجارة. أما الأرنداتور فهو الوكيل المالي. وفي عام ١٥٦٩ وقع تحت تصرف النبلاء البولنديين مساحات ضخمة من الأراضي في أوكرانيا كانت في حاجة إلى رأس مال ضخم لاستثماره لإدارتها ولد الطرق اللازمة لذلك. وكان لدى الجماعة اليهودية كل ما يلزم عملية الاستثمار في ضياع النبلاء، كما أنهم لم يكن عندهم أي موانع للقيام بأعمال الإدارة والوساطة المالية والاستيطان في مناطق نائية. لكل هذا تشكلت علاقة تعاقدية نفعية بين الشلاختا من جهة واليهود كجماعة وظيفية مالية استيطانية من جهة أخرى. فكان أعضاء

الشلاختا يقيمون فى وارسو، وكان أعضاء الجماعة اليهودية يقيمون فى ضياعهم فى أوكرانيا يديرونها لحساب النبلاء. فيقومون بتحصيل الضرائب الباهظة من الفلاحين، ومنها ضريبة يدفعها الفلاحون الأوكرانيون لفتح باب الكنيسة لأداء الصلاة أو غيرها من العبادات وضريبة أخرى على الرداء الكهنوتى الذى يرتديه الكاهن المسيحى للقيام بطقوس الصلاة. كما كانوا يقومون ببيع السلع التى كان يحتكرها النبلاء، مثل الملح والخمور، بأسعار مرتفعة جداً. وقد ولّد هذا حالة من الصراع الشديد. ومما زاد من حدة الصراع وأوضح معالمه عنصران أساسيان:

١ - يتسم نظام الأرندا بأنه إقطاع استيطانى، مختلف عن أشكال الإقطاع السائدة فى أوربا آنذاك. فالإقطاع التقليدى يفترض وجود ثقافة مشتركة بين النبيل وفلاحيه، كما يفترض أن النبيل عادةً ما يوجد فى ضيعته يديرها بنفسه ويدخل فى علاقة مباشرة معهم. أما فى حالة النبيل الإقطاعى البولندى، فهذه الشروط لم تكن متوفرة البتة، فهو كان دائماً غائباً عن ضيعته، ولم تكن لها أية علاقة مباشرة معها أو مع فلاحيتها، وكان يمثلها عنصر بشرى استيطانى غريب يمثل همزة الوصل بينه وبين فلاحيه. وكان اهتمامه بضيعة اهتماماً مالياً (تجارياً) ضيقاً، حيث كانت تمثل مصدراً للدخل وحسب (وليست مظهرًا من مظاهر الأبهة الإقطاعية والمكانة الأرستقراطية والحسب والنسب) فهو لا يتحدث لغتهم الأوكرانية ولا ينتمى إلى كنيستهم الأرثوذكسية. وأدّى هذا إلى تزايد استغلال النبلاء للفلاحين فى أوكرانيا وفى خارجها، وإلى تحوّل نظام الأقنان إلى نظام عبودى إذ لم تكن تُوجد قوة تقف فى وجه النبلاء وتضع حدوداً لاستغلالهم. وقد أصر النبلاء على حقهم المطلق فى إقرار الحياة والموت بالنسبة إلى الأقنان.

٢ - يوجد تعارض اجتماعي وديني وعرقي كامل بين الجماهير الأوكرانية من جهة، والنبلاء البولنديين ووكلائهم من جهة أخرى. فهذه الجماهير كانت أساساً جماهير فلاحية تتحدث الأوكرانية وتنتمي إلى الكنيسة الأرثوذكسية وتعمل بالزراعة. والمستغل الحقيقي كان النبيل الإقطاعي البولندي الذي يتحدث البولندية ويتبع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وينتمي للطبقة الإقطاعية، ولم يكن الوكيل اليهودي سوى أدواته في الاستغلال وسوط عذابه. ولكنه مع هذا كان المستغل المباشر المنعزل تماماً عن الجماهير، وكان يتحدث اليديشية ويدين باليهودية ويشغل بالأمور المالية.

ويحتم أن يهود الأرندا لم يكونوا يقومون بأية مهام قتالية، فوظيفتهم كانت مالية، إلا أنهم نظراً لكره الجماهير لهم كان عليهم أن يتدربوا على حمل السلاح. وقد نص القانون البولندي على أنه يجب على كل رب عائلة يهودية أن يحتفظ ببندق يعدد الذكور في بيته وبثلاثة خراطيش وثلاثة أرطال من البارود. كما قام النبلاء الإقطاعيون بتشديد العديد من المدن الصغيرة لأعضاء الجماعة اليهودية يعيش فيها الملتزمون اليهود وأسرهم وأتباعهم في حماية القوة العسكرية البولندية.

وقد تم عسكرة هذا المجتمع اليهودي الصغير، ويظهر هذا فيما يسمى المعبد/ القلعة الذي كان يصمم بطرق تجعل بالإمكان استخدامه كمكان للعبادة والدراسة وكحصن وقلعة عسكرية، فكان يزود بحوائط سمكية، كما أن المتاريس (حاجز السقف أو الشرفة) كانت مزودة بكوات لتخرج منها المدافع والبنادق. وكان على اليهود أن يقوموا بتزويد معايدهم بكوات من الجهات الأربعة وبالسلاح الكافي على نفقتهم. كما يجب أن يكون المعبد/ القلعة مزوداً بعدد من الرجال يكفي لصد الهجمات عليه، وكانت

المعابد/ القلاع تزود عادةً بهرج مراقبة ضخم (كان يستخدم في زمن السلم كسجن يودع فيه المجرمون من أعضاء الجماعة اليهودية).

ولكن رغم كل هذا التخندق، قامت انتفاضة بوجدان شميلنكي باكتساح الجماعات اليهودية، وقد اندلعت الانتفاضة عام ١٦٤٩، وعبر الفلاحون عن غضبهم بذبح كل من وجدوه في طريقهم ممثلاً لمؤسسة القمع: نبلاء بولنديين وقساوسة كاثوليك ووكلاء يهود. ولعل عملية الانتقام كانت أكثر سهولة ويسراً في حالة انتفاضة شميلنكي لأن العنصر المستغل (البولندي الكاثوليكى واليهودى اليديشى) كان عنصراً استيطانياً غريباً من السهل التعرف عليه يعيش في الشتلات. ومما يجدر ذكره أن انتفاضة شميلنكي لم تكن انتفاضة عنصرية موجهة ضد اليهود باعتبارهم ممثلين للإقطاع البولندي الاستيطاني، أى إنهم لم تكن لهم أية أهمية في حد ذاتهم، فقد كانوا مجرد أداة في يد أحد أطراف الصراع. ولذا فحينما كانت القوات البولندية تنتصر على المنتفضين كان هذا يعنى عادةً عودة أعضاء الجماعات اليهودية إلى الشتلات وكان يُنص على هذا في الاتفاقيات المبرمة. وحينما كانت كفة المنتفضين ترجح كان أحد مطالبهم أن تُخلى المدن الأوكرانية من القوات البولندية والوكلاء اليهود. وحينما كتب شميلنكى رسالة إلى كرومويل، على أمل عقد تحالف بين القوتين الأرثوذكسية والبروتستانتية، فإنه لم يذكر اليهود بخير أو بشر.

فاليهود لم يكونوا سوى مادة استيطانية مالية شبه قتالية، وقد تحولوا إلى مجرد أداة في يد السلاختا. ولذا فحينما حقق شميلنكى انتصاراً على البولنديين عام ١٦٤٩، نصت المعاهدة المبرمة بين الطرفين على عدم السماح لليهود بالاستيطان في أوكرانيا إذ إن وجودهم فيها كان علامة على الهيمنة البولندية فهم أدوات الطبيعة. ولكن حينما ألحقت القوات البولندية الهزيمة بقوات شميلنكى عام ١٦٥١، اضطر إلى الاعتراف

بحق اليهود فى الاستيطان فى ضياع الملك والشلاختا. ولذا، فقد يكون من الأفضل أن نسمي يهود الأردن «المماليك التجارية الاستيطانية شبه القتالية».

وانتفاضة شميلنكى لا تختلف كثيراً عن انتفاضات الفلسطينيين المتكررة. فهى ليست انتفاضة ضد اليهود، وإنما انتفاضة ضد الظلم ومؤسسة القمع، وإذا كان الصهاينة هم أداة القمع، فإن مؤسسة القمع الكبرى هى الولايات المتحدة التى تدعم الآلة وتضمن لها البقاء والاستمرار والحياة. ونقاط التشابه بين المعبد/ القلعة والدولة الصهيونية تستحق التأمل، فالتراتب الطبقي والحضارى الثلاثى (شلاختا بولنديون كاثوليك يتحدثون البولندية - إيهذا تور يهود يتحدثون اليديشية - فلاحون أوكرانيون أرثوذكس يتحدثون الأوكرانية) يقابله تراتب ثلاثى مماثل فى فلسطين (شلاختا أمريكية علمانية تتحدث الإنجليزية - أرداتور يهود يتحدثون العبرية - فلاحون عرب مسلمون ومسيحيون يتحدثون العربية). والعنصر الوسيط فى كلتا الحالتين عنصر مالى/ عسكرى يعتمد على قوة عظمى خارجية (بولندا أو أمريكا). وفى كلتا الحالتين شكلت الانتفاضة التحدى الأكبر الذى قضى على الجيب الاستيطانى فى بولندا والذى هز الجيب الاستيطانى من جذوره فى فلسطين، وسيقضى عليه فى النهاية بإذن الله.



الضربة القاضية

من أحسن المقالات التى كتبت عن الانتفاضة مقال الكاتب الإسرائيلى يورى أفنيرى (الذى نشرته جريدة الأهرام ويكلى فى عددها الصادر ١٩ من أبريل ٢٠٠١). وعنوان المقال «الضربة القاضية لم تُسدّد بعد». ويورى أفنيرى عضو سابق فى الكنيست، وقد أدرك - من أوائل المستوطنين الذين

أدركوا - أن المشروع الصهيوني لا يمكن تحقيقه، ولذا كان من أول مؤلفاته كتاب إسرائيل بدون صهيونية. ومهما كان رأينا في أفنيرى، فإن التحليل الذى يقدمه للمواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أحسن ما قرأت. يقول أفنيرى فى مقاله :

يدخل ملاكمان الحلقة : واحد منهما بطل الوزن الثقيل، والآخر وزن الريشة. ويتوقع الجميع أن يقوم البطل بتسديد ضربة قاضية تقضى على غريمه الهزيل فى الجولة الأولى.

ولكن وبأعجوبة تنتهى الجولة الأولى، والضربة القاضية لم تُسدّد بعد، ثم الجولة الثانية، ويستمر نفس الوضع. وبعد الجولتين الثالثة والرابعة لا يزال خفيف الريشة واقفاً، مما يعنى أنه هو الرابع الحقيقى، لا بالضربة القاضية ولا بالنقط، وإنما لمجرد أنه لا يزال واقفاً ومستمراً فى الصراع مع غريمه القوى.

هذه الصورة المجازية تنطبق تمام الانطباق على المواجهة بين قوى الاحتلال الإسرائيلى والشعب الفلسطينى. فالجيش الإسرائيلى القوى لم ينجح حتى الآن فى تحطيم العمود الفقرى للانتفاضة. لقد جرّب هذا الجيش كل شىء: البنادق والطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة والتصفية الجسدية وتحطيم أحياء بأسرها والحصار وتحطيم المنازل وقطع الأشجار، ومع هذا لا يزال الفلسطينيون واقفين يصارعون غريمهم.

وتتمتع حكومة شارون/ بيريس، فى صراعها مع الفلسطينيين، بدعم الولايات المتحدة الكامل، فهى تزود إسرائيل بالأسلحة والمال وتمارس حق الفيتو لصالحها فى مجلس الأمن (وكما قال دبلوماسى أوروبى إن إسرائيل من الناحية الفعلية هى العضو السادس الدائم فى مجلس الأمن، الذى

يتمتع بحق الفيتو). وتكتفى أوروبا بالتأييد اللفظي للفلسطينيين ولا تفعل أكثر من هذا. والنظم العربية تكتفى هي الأخرى بمنح الفلسطينيين كلمات طيبة.. وفي إسرائيل ذاتها جُنُدت وسائل الإعلام فني خدمة الحكومة، ولا توجد معارضة حقيقية في الكنيست، ولا توجد أية حركات احتجاج، باستثناء بعض قوى السلام الراديكالية، التي تقاطعها وسائل الإعلام.

إذا كان هذا هو الوضع، فهل يمكن القول إن الفلسطينيين عاجزون تمامًا أمام التفوق الساحق لحكومة شارون/ بيريس؟ وهل أصابهم اليأس والوهن؟ الإجابة ستكون بالنفي، إذ إن آمالهم تركز على ما يلي:

أولاً: الانتفاضة نفسها. إن إرادة الشعب الفلسطيني لم يتم كسرها رغم كل الضربات القاسية التي سُدِّدت إليهم، وقد سبَّب هذا دهشة الجنرالات والمعلقين الإسرائيليين. لقد حُطِّم اقتصاد الفلسطينيين، وأصبحت حياتهم جحيمًا، ومع هذا يؤيد الجمهور الفلسطيني الاستمرار في الكفاح.

وقد وصف أحدهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأنه «صدام بين قوة لا يمكن مقاومتها، وشيء لا يمكن تحريكه». لقد أصبحت الانتفاضة حرب استنزاف. في مثل هذه الحرب بين قوة الاحتلال والمحتلين، نجد أن روح المحتلين المعنوية عالية لأنهم يدافعون عن وجودهم ذاته «وفى الحرب»، كما يقول نابليون، «تشكُّل الاعتبارات المعنوية ثلاثة الأرباع، أما توازن القوى فيشكلُ الرابع الباقي».

وإسرائيل تدفع ثمنًا باهظًا على هيئة خسائر مادية، أو على هيئة الدمار الذي يلحق بمقدرة الجيش على القتال (وهو ثمن لا يجزؤ أحد على حسابه). ولا يعرف أحد متى سيلحق التعب بإرادة الشعب الإسرائيلي

ومقدرته على الاستمرار في هذا الصراع الذي لا طائل من ورائه. ويبدو أن هذا قد يحدث قبل أن يرفع الفلسطينيون أيديهم علامة على الاستسلام.

ثانياً: الجماهير العربية. من الواضح أن النظم العربية ليست على استعداد أن ترفع إصبعاً واحداً دفاعاً عن الفلسطينيين، وهي غير قادرة كذلك على إغضاب الأمريكيين، ولكن موقف المثقفين والجماهير مختلف تمام الاختلاف، فتعاطفهم مع الفلسطينيين كبير إلى أقصى حد.

هذا الوضع لا يسبب الضيق لهذه النظم الآن. ولكن إن حدث شيء يسبب غضب الجماهير إلى درجة أنه قد يعرض استقرار هذه النظم للخطر، فإن الموقف سيتغير تماماً فجأة. وتوجد جماعات قومية وإسلامية معارضة في البلاد العربية تنتظر اغتنام مثل هذه الفرصة. فلو ارتكبت إسرائيل إحدى فظائعها مثل مذبحه قانا (حتى ولو عن طريق الخطأ) أو قامت بشيء ما في الحرم الشريف يسبب غضب الجماهير العربية، فإن الموقف سيتفجر. ومن المعروف أن إحدى المظاهرات في المغرب اشترك فيها مليون شخص، وأن مظاهرة قامت في السعودية لأول مرة (قامت بها النساء)، وقامت مظاهرة غاضبة في عُمان. ويبدو أن الجميع ينتظر شارون أن يرتكب إحدى أعمال البطش ليتفجر الموقف لتصل السنة النيران إلى عنان السماء.

ثالثاً: ثمة حدود حتى للدعم الأمريكي الكامل لشارون وبيريس. وقد تكون إدارة بوش هي أسوأ الإدارات من وجهة نظر فلسطينية. ولكن توجد خطوط حمراء: البترول. لو حدث انفجار في العالم العربي، وقامت النظم العربية برسالة إلى أمريكا تطلب منها فيها أن تنقذها [من الجماهير الغاضبة] فقد تهبط اليد الأمريكية الحديدية على شارون وشركائه.

وفي كل هذا الوقت، في الأسبوع التاسع والعشرين من الصراع في حلبة الملاكمة، لم يستطع بطل الوزن الثقيل أن يهوى بالضربة القاضية على خفيف الريشة.

انتهى كلام أفيرى، وانتهى تقييمه الدقيق للوضع فى فلسطين.



الإجماع الصهيونى

اغتصب المستوطنون الصهاينة أرض فلسطين وطردوا معظم سكانها وأسسوا دولتهم الصهيونية، وهى دولة تستند إلى ما نسميه «الإجماع الصهيونى». و «الإجماع» فى عالم السياسة هو الاتفاق بين النخبة والغالبية الساحقة من الشعب بشأن عدد من المسلمات الفلسفية والأخلاقية والسياسية. و «الإجماع الصهيونى» هو اتفاق داخل الدولة الصهيونية بين «التيارات والاتجاهات والأحزاب» الصهيونية التى تضم الغالبية الساحقة من المستوطنين الصهاينة بشأن الأمن وحدود الدولة والعلاقة مع الفلسطينيين ومع يهود العالم ودول العالم، وبخاصة دول العالم الغربى وفى مقدمتها الولايات المتحدة التى ترعى الكيان الصهيونى. وقد تظهر اختلافات بشأن الوسائل والنهج، ولكنها لا تنصرف قط إلى المسلمات النهائية. والعقد الاجتماعى الذى يستند إليه التجمُّع الصهيونى هو نفسه هذا الإجماع، وهو الذى كان يشكل المرجعية النهائية لكل الأحزاب والتيارات الصهيونية.

والإجماع الصهيونى يصدر عن جملة واحدة: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». هذه الجملة البسيطة العنصرية الإبادية يتم تطويرها على شكل بناء أيديولوجى ومصطلحى متماسك، مع إضافة الديباجات اليهودية التى أضفت بُعداً تاريخياً وجمالياً على الرؤية العنصرية الإبادية حتى تبدو كما لو كانت أمراً إنسانياً رائعاً. ويمكن تلخيص بنود الإجماع الصهيونى فيما يلى:

١ - اليهود شعب واحد، طبيعته هم المستوطنون الصهاينة، وفلسطين هى أرض الميعاد أو إرتس يسرائيل (وطن اليهود القومى) وليست فلسطين،

وطن أهلها، وعلى يهود العالم أن يهاجروا إلى إرتس يسرائيل وأن يلتفوا حول دولتهم الصهيونية القومية ويقوموا بدعمها مالياً وسياسياً فهي المركز وهم الهامش، هذه الدولة يجب أن تكون دولة يهودية خالصة (دولة اليهود ودولة يهودية في آن واحد) تجسد الرؤى اليهودية وبإمكان اليهودي أن يحقق فيها ذاته وهويته.

٢ - وجود الفلسطينيين في وطنهم فلسطين - حسب التصور الصهيوني - أمر عرضي زائل، ومن ثم لا بد من التخلص منهم إما بالطرق السلمية أو الإرهابية. وانطلاقاً من كل هذا يصبح من «حق» الدولة الصهيونية أن «تدافع» عن نفسها وعن حقوقها المطلقة بكل ضراوة من خلال «جيش الدفاع الإسرائيلي» ضد «إرهاب» السكان الأصليين، أي الفلسطينيين ممن يرفضون الإذعان للرؤية الصهيونية. وقد تتفاوت مفاهيم السلام بين حزب صهيوني يميني وآخر صهيوني يساري، ولكن في التحليل الأخير نجد أن مفهوم الأمن لدى الأحزاب الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يشير إلى مضمون جوهري واحد. فالتيار العمالي يتبنى مقولة بن جوريون إن «العرب لا يفهمون سوى لغة القوة». أما التيار التصحيحي فيتبنى نظرية فلاديمير جابوتنسكي بشأن «الجدار الحديدي» وهي النظرة التي طورها شارون إلى مفهوم «الجدار الفولاذي»، وأكدها نتنياهو «وقد وافق باراك على هذا بطريقة ملتوية مراوغة» في كتابه مكان تحت الشمس في مفهومه عن «سلام الردع». وقد تبدى هذا في كل الترتيبات العسكرية الصهيونية ابتداءً من أصغر الأسلحة شأنًا حتى الردع النووي.

وينظر الصهاينة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها «قضية أخلاقية» وحسب، ومن ثم يجب عدم الحديث عن «عودة» الفلسطينيين إلى ديارهم («إعادة توطينهم» في المصطلح العربي)، وإنما يجب الحديث عن «منح تعويضات» مالية للمتضررين منهم (وهذا استمرار للعقلية التجارية القومية

الصهيونية، التي ترى أن كل شيء يُباع ويُشترى بما فى ذلك الأوطان). أما المتبقون فيُستوعبون فى أماكن وجودهم (أى فى البلدان العربية المختلفة، وبخاصة سوريا ولبنان).

٣ - سياسة الأمر الواقع هى السياسة الوحيدة التى يمكن اتباعها مع العرب، فالأمر الواقع هو الذى يغير الواقع [العربى] ويفرض واقعاً [صهيونياً] جديداً عليه ويمكن تحقيق السلام وبالشروط الصهيونية من خلاله.

٤ - لا يمكن تفكيك المستوطنات القائمة بالفعل، فتفكيك المستوطنات يضرب فى صميم الشرعية الصهيونية، ولا بد من الحفاظ عليها بشكل أو بآخر. ولكن، هل يجب أن تكون هذه المستوطنات متصلة، بطرق برية أم أنفاق تحت الأرض، أم تظل منفصلة؟ وهل هى مستوطنات مؤقتة (أمنية) أم دائمة (عضوية، إن صح التعبير)؟ كل هذه أمور ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها بين أعضاء حزب العمل وحزب الليكود.

٥ - القدس هى العاصمة الموحدة والأزلية للدولة الصهيونية (ولست موضوعاً للمساومة) وبإمكان الفلسطينيين أن يأخذوا مكاناً خارج القدس وليسموه ما يشاءون، الـ Quds على سبيل المثال، وهذه (مع الأسف) ليست مجرد نقطة سياسية وإنما حقيقة صهيونية.

٦ - الدولة الصهيونية تضم الضفة الغربية، وحدودها هى نهر الأردن، ويختلف العماليون فيما بينهم، كما يختلفون مع أعضاء الليكود، عما إذا كان الوجود الإسرائيلى على نهر الأردن مستمراً (عضوياً دائماً) أم مؤقتاً (أمنياً) إذ يرى أعضاء الليكود أن حدود إسرائيل هى نهر الأردن بالفعل وأن الوجود الإسرائيلى هناك وجود دائم، أما العماليون فهم مستعدون «للخروج» من هذه الأرض من الناحية النظرية على الأقل.

٧ - الكيان الفلسطيني الذي سينشأ بعد ذلك (فى الضفة والقطاع) كيان سياسى منقوص السيادة، منزوع السلاح وبدون جيش، ويشبّه هذا الكيان ببورتوريكو وأندورا (والأولى دولة حرة، تابعة للولايات المتحدة، لسكانها حق التصويت، دون أن يحملوا الجنسية الأمريكية، أما الثانية، فتخضع لنظام حكم تحت سيادة فرنسا وأسقف من إسبانيا [فهى تقع بين البلدين]). أما ماذا تُسمى هذه الدولة (هل هى «حكم ذاتى» أم «دولة فلسطينية مستقلة»؟) فهذه مسألة ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها.

٨ - تنازل معظم الصهاينة عن الشعارات القديمة مثل إسرائيل الكبرى «حدودياً» (أى إسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات)، وبدءوا فى تبني شعارات مثل «إسرائيل العظمى اقتصادياً» المهيمنة على المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، فهذا هو عصر النظام العالمى الجديد وما بعد الحداثة، وقد أثبت الصهاينة مقدرة غير عادية على التكيف مع المعطيات الدولية، وهذه سمة أساسية للدولة الوظيفية.

٩ - يذهب الإجماع الصهيونى - رغم كل ديباجات الاستقلال الصهيونى والاعتماد على الذات ورفض الأغيار - إلى أنه دون الدعم الغربى، وبخاصة الأمريكى، للمستوطن الصهيونى لن يُقدّر له البقاء والاستمرار، وأن هذا المستوطن الصهيونى هو أساساً دولة وظيفية أسست للاضطلاع بوظيفة أساسية، هى الدفاع عن المصالح الغربية، وأن الغرب قد تبني المشروع الصهيونى وضمن له البقاء والاستمرار كى يدافع عن مصالح الغرب فى المنطقة، ودون أداء هذه الدولة لوظيفتها، لن يكون هناك دعم.

وقد اهتزت بنود هذا الإجماع الواحد تلو الآخر، فمسألة أن اليهود شعب واحد ثبت كذبها. فأعضاء هذا الشعب سعداء فى «منفاهم» ولم يهرعوا إلى أرض الميعاد. كما أن القشل الصهيونى / الإسرائيلى فى تعريف اليهودى مشكلة أساسية تقوض الإجماع الصهيونى وتهدهده.

أما بخصوص الفلسطينيين فقد أدرك الصهاينة صعوبة التخلص منهم ومن وجودهم «العرضى الزائل». ولذا يحاول الصهاينة الآن قبول الأمر السكانى الواقع مع الاتجاه نحو تقليل الاحتكاك بالفلسطينيين ومحاصرتهم عبر إقامة كيان خاص بهم، لأنهم يهددون شرعية الوجود الصهيونى ذاته. ولكن الحديث عن «محاصرة السكان» هو نفسه دليل على الفشل الصهيونى فى إنشاء الدولة الصهيونية الخالصة، وفى حماية المزايم الصهيونية التى تحدتها انتفاضة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى. وقد تحول النظام الاستيطانى الصهيونى عن الإحلال وأصبح نظاماً مبنياً على التفرقة العنصرية (الأبارتهايد).

وقد أثبتت انتفاضة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى و «الحزام الأمنى» فى لبنان عدم جدوى الأمر الواقع وعبثيته واستحالة فرض السلام بالشروط الصهيونية. ولذا نجد أن الإجماع الصهيونى قد اهتز بشأن غزوات إسرائيل العسكرية (والتي تحاول من خلالها فرض الأمر الواقع والسلام بالشروط الصهيونية).



إجماع المستوطنين

تساقطت وتفككت كثير من بنود الإجماع الصهيونى حتى إن دارسى الكيان الصهيونى يذهبون إلى أن الصهيونية لم تعد هى الأيديولوجية التى تهدى المستوطنين فى سلوكهم ولم تعد هى الإطار الذى يدركون العالم من خلاله. وهذا القول - فى تصورى - صحيح إلى حد كبير، ولعل أكبر دليل على هذا هو الفتور وعدم الاكتراث تجاه المؤتمرات الصهيونية. انظر على سبيل المثال ما حدث فى المؤتمر الصهيونى الثالث والثلاثين الذى عُقد فى القدس فى ديسمبر ١٩٩٧. وصل عيزرا وايزمان، رئيس الدولة، وبنيامين

نتنياهو، رئيس الوزراء، متأخرين عن مواعدهما. ولم تُعر الصحف الإسرائيلية المؤتمر اهتماماً كبيراً، ونشرت أخباره في مقابل صفحة الوفيات. وفي المؤتمر الثاني والثلاثين الذي عُقد في القدس في يوليو ١٩٩٢ أحس الجميع بأن «المولد الصهيوني» قد أوشك على الانقراض، وأن المنظمة الصهيونية أصبحت، «عظاماً جافة» و«هيكلًا بدون وظيفة» (ميزانية المنظمة ٤٩ مليون دولار مقابل ميزانية الوكالة الصهيونية التي بلغت ٤٥٠ مليون دولار). وقد تباءل مراسل الإذاعة الإسرائيلية: «هل مازالت هذه المؤسسة قائمة؟» وقد استنفد معظم الوقت في تدبير التعيينات في المناصب والصراع على الوظائف رغم أنه كان قد وُفق على معظمها قبل المؤتمر.

وقد أثرت في الآونة الأخيرة شكوك قوية - من جانب كثير من القيادات والتهنات الصهيونية - حول جدوى المؤتمرات الصهيونية ومدى فاعليتها. إذ يرى الكثيرون أن المؤتمرات تحوّلت إلى منتديات كلامية وأصبحت عاجزة عن مواجهة المظاهر المتفاقمة للأزمة الشاملة للحركة الصهيونية ودولتها، والتي تتمثل في مشاكل النزوح والتساقط واندماج اليهود في مجتمعاتهم والزواج المختلط والتمايز بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بالإضافة إلى انقراض يهود العالم عن حركة الصهيونية مما يكرس عزلتها. ومن أبرز الدلائل على تلك الأزمة أن المؤتمرات الصهيونية المتتالية لم تفلح حتى الآن في الاتفاق على حل لمشكلة من هو اليهودي ومن هو الصهيوني، رغم أنها تأتي دائماً في مقدمة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال في المؤتمرات المختلفة. ورغم أن البعض يحاول أن يُرجع هذا العجز إلى أسباب فنية وتنظيمية إلا أنه بات واضحاً أن مظاهر الأزمة ذات طبيعة تاريخية وحتمية تتجاوز الحدود التنظيمية

لتصل إلى جذور المشروع الصهيوني نفسه وإلى طابع نشأته وتطوره. ولهذا، فليس من قبيل المبالغة أن يُضاف عجز المنظمة الصهيونية العالمية بهيئاتها المختلفة، ومنها المؤتمر، إلى مجمل المظاهر العامة لأزمة الحركة الصهيونية. ولعل ظهور ما بعد الصهيونية هو تعبير عن مدى عمق أزمة الأيديولوجية الصهيونية (كلمة «بعد» في الخطاب الفلسفي الغربي تعنى أن النموذج المهيمن قد ضمر وذوى ولم يولد نموذج جديد يحل محله، أى أن أزمة على مستوى النموذج لم يظهر لها حل بعد، ولعل الكلمة تعنى أيضاً «نهاية»). ومن أهم مصطلحات المابعد مصطلح «ما بعد الحداثة» الذى صيغ مصطلح «ما بعد الصهيونية» قياساً عليه).

ويصاحب ظاهرة ما بعد الصهيونية ظاهرة المؤرخين الجدد الذين جعلوا همهم تقويض الأساطير الصهيونية. ويمكن أن نضم لهؤلاء المؤرخ زئيف هرتزوج الذى بيّن أن كثيراً من الأساطير التوراتية التى يستند إليها الصهاينة ليس لها سند تاريخى. وقد طُرح عليه السؤال التالى: «إذا كان الأمر كذلك، فماذا تفعلون هنا فى شرقنا العربى؟» فأجاب: «نحن هنا لأننا هنا». وهى عبارة بسيطة لكنها تخبئ الوضع الصهيونى الحالى وهو أن الديباجات اليهودية هى مجرد ديباجات وأن الجيب الاستيطانى الصهيونى قائم فى إطار الاستعمار الدراوينى الذى يغيّر الواقع عن طريق العنف وقوة السلاح والدعم الغربى. وأن المستوطنين الصهاينة لا يختلفون عن أى مستوطنين آخرين، سلبوا الأرض وحاولوا سحق السكان. وأن كل حديثهم عن السلام هو حديث عن سلام فى ضوء إجماع المستوطنين على البقاء بحد السلاح.

ولننظر الآن لمعزوفة السلام الإسرائيلية. تبدأ هذه المعزوفة بالمناداة بالبُعد عن عَقْد التاريخ وأن تتناسى كل دول المنطقة خلافاتها لمواجهة الخطر الأكبر (الاتحاد السوفيتى - الإسلام.. إلخ). وأن نقطة البداية لا بد أن تكون الأمر الواقع. وهذا المفهوم يفترض أن إسرائيل ليست التهديد الأكبر. مع أن الأمر

الواقع الذى يُطلب منا أن نبدأ منه يقول عكس ذلك. فهو أمر واقع مؤسس على العنف ويؤدى إلى الظلم والقمع هو مصدر الصراع والحروب والاشتباك. فالسألة ليست عُنقاً آنية أو تاريخية، وإنما بنية الظلم التى تشكلت فى الواقع ولا يمكن تأسيس سلام حقيقى إلا إذا تم فكها.

بعد تناسى عقد التاريخ يطالب الصهاينة بوقف المقاومة واستسلام الفدائيين مقابل تسليم بعض المدن والقرى لا «تنسحب» منها القوات الإسرائيلية الغازية، وإنما «يُعاد نشرها»، وهذا ما يسمونه «الأرض فى مقابل السلام». والقوات الإسرائيلية لا تنسحب، لأن أرض فلسطين هى أرض الشعب اليهودى، والقوات الوطنية لا تنسحب من أرض الوطن وإنما يعاد نشرها وحسب. ولذا رغم اتخاذ هذه الخطوة الرمزية الإعلامية فإن الاستيطان سيستمر على قدم وساق والقدس ستظل عاصمة إسرائيل الأبدية.

إن كل هذه التصورات للسلام تنبع من إدراك أن أرض فلسطين هى إرث إسرائيل، وأن الإسرائيليين لهم حقوق مطلقة فيها، أما الحقوق الفلسطينية فهى مسألة ثانوية، فالأرض فى الأصل أرض بلا شعب. وتتبدى هذه الخاصية بشكل واضح ومتبلور فى المفهوم الإسرائيلى للحكم الذاتى.

وتصور إسرائيل لمستقبل المنطقة لا يختلف كثيراً عن ذلك، فالمركز هو إسرائيل وهى التى تمسك بكل الخيوط، أما بقية «المنطقة» فهى مساحات وأسواق. وإسقاط عُنق التاريخ هنا يعنى إسقاط الهوية التاريخية والثقافية بحيث يحول العرب إلى كائنات اقتصادية، تحركها الدوافع الاقتصادية التى ليس لها هوية أو خصوصية. هنا تظهر سنغافورة كصورة أساسية للمنطقة وكمثل أعلى: بلد ليس له هوية واضحة ولا تاريخ واضح، نشاطه الأساسى هو نشاط اقتصادى محض. وحينما يتحول العالم العربى إلى سنغافورات مفتتحة متصارعة فإن الإستراتيجية الاستعمارية والصهيونية للسلام تكون قد تحققت دون مواجهة ومن خلال «التفاوض» المستمر.